اشهر سوا الحر والرقيق في الزوج والزوجة من حين
الايلاء في غير رجعية وابتداؤه في رجعية الآخرها
من حين الرجعة ويقطع المدة ردة بعد دخول وجنون
ولو من احدهما وبعد المدة لا ترتفع النكاح او اصلاله
فلا يحسب زمنها من المدة وما منع وطئ بالزوجة
حتى او شرعي غير نحو حيض كنفاس ومرض
وجنون ونشوز وتلبس بفرض نحو صوم كاعتكاف
واحرام فرضين لامتناع الوطئ معه بما منع منه وقيلها
ينبني على ما مضى
ماذكره المصنف من توقف الناجيل
على سوالها ممنوع وهو مخالف لقول الشافعي والاصحاب
فقد قال الشافعي في الام كما في المطلب الناصة ومن
حلف لا قربت امرأته اكثر من اربعة اشهر فتركته
امرأته ولم تطالبه حتى مضى الوقت الذي حلف عليه
فقد خرج من حكم الايلاء لان اليمين ساقطة عند انتهاء
فلو كان التاجيل متوقفا على طلبها لما حسبت للمدة
وصرح الاصحاب بضرب المدة بنفسها سوا علمت
ثبوت حقها في الطلب وتركته قصدا ام لم تعلم حتى انقضت
المدة ولا تحتاج الى ضرب القاضي لثبوتها بنص القرآن
العظيم حتى قال في الروضة لو آلى ثم غاب او آلى وهو
غايب حسبت المدة ثم اذا مضت المدة ولم يطأ

من غير مانع بالزوجة يخير المولى بطلبها بين الفيئة بان يوطئ
المولى حشفة او قدرها من مقطوعها بقبل المرأة ويسمى
الوطئ فيئة لانه من فاء اذا رجع والتكفير بالتعليق المتقدم ان كان
حلف بالله تعالى على ترك وطئها والطلاق المحلوف
عليه بشبه كيفية المطالبة بها بطلبه او لا بالفيئة
التي امتنع منها فان لم يف طالبته بطلاق لقوله تعالى
فان فاؤا فان الله غفور رحيم فان عزموا الطلاق فان
الله سميع عليم ولو ترك حقها كان لها المطالبة
بعد ذلك لتجدد الضرر وليس لسيد الامة مطالبته
لان التمتع حقها وينتظر بلوغ المراهقة ولا مطالبة
وله ذلك وما ذكرته من الترتيب بين مطالبتها
بالفيئة والطلاق هو ما ذكره الرافعي تبعا لظاهر النص
وان كان قضية كلام المنهاج انها ترد الطلبة بينهما
فان كان المانع بالزوج وهو وطئ كمرض فطالبه
بالفيئة باللسان بان يقول ان قدرت فئت ثم
ان لم يف طالبته بطلاق او شرعي كاحرام وصوم
واجب فنطالبه بالطلاق لانه الذي يمكنه لحرمة
الوطئ فان عصى بوطئ لم يطالب لاحتمال الايلاء
وان امتنع منهما اي الفيئة والطلاق طلق عليه الحاكم
طلقة نيابة عنه لانه لا سبيل الى دوام اضرارها
ولا اجبار على الفيئة لانها لا تدخل تحت الاجبار

Copyright © King Saud University